

القطاع المصرفي اللبناني مستقر ومتين مالياً، وهو يؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني حيث لا تزال المصارف مهيمنة على النظام المالي للبلاد باعتبارها الممول الأكبر للأفراد والمؤسسات.

يخضع النظام المصرفي بمجمله لقانون التجارة وقانون النقد والتسليف. وتعمل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في لبنان تحت إشراف مصرف لبنان، أي المصرف المركزي الذي يشكل السلطة النقدية الناطمة لعمل المصارف في البلاد. فالمصرف المركزي يمنح الترخيص لإنشاء مصارف جديدة، يحدد مجال عمل المصارف، يرسم أصول المهنة، ويفرض القواعد الاحترازية التي ينبغي أن يعتمدها القطاع.

أما الهيئة الرقابية فتتمثل في لجنة الرقابة على المصارف التي أنشئت عام ١٩٦٧، والتي تتولى مراقبة نشاط المصارف وتتأكد من حسن تطبيق القوانين والأنظمة المرعية.

إن التقدم الذي أحرزته القطاع المصرفي اللبناني منذ عقد وبغ ما كان ليتحقق لولا الأداء التنظيمي والرقابي الصائب والملائم لكل من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، ولولا التعاون الوثيق مع جمعية مصارف لبنان.

المصدر: الموقع الإلكتروني لجمعية مصارف لبنان

١- حدد موضوع المستند:

٢- من خلال المستند:

أ- حدد السبب الذي جعل المصارف تهيمن على النظام المالي للبنان.

ب- حدد ثلاثة من مهام مصرف لبنان في علاقته بالمصارف، وواحدة من مهام هيئة الرقابة على المصارف.

ج- حدد القانونين اللذين يحكمان النظام المصرفي في لبنان.

٣- يشير المستند، إلى دور أساسي لكل من المصرف المركزي والقطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني.

أ- أذكر نوعين آخرين من المصارف العاملة في لبنان، وأوضح دوراً واحداً لكل منهما.

ب- أوضح فائدتين تتحققان للقطاع العام اللبناني من القطاع المصرفي.